تعاونيات الانتاج ودورها في تنمية الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية

د. عبدالرحمن كي ابراهيم *

مقدمـــــة :

يؤكد الميثاق الوطني في الجمهورية العربيـة اليمنيـة علـى اهميـة التعـاون باعتبـاره مـن القيم العظيمة التـي يقوم عليها الكيان الاجتماعـي اليمني ، فمـن خلالـه يسعـى الفرد لاسعـاد الجماعـة ، وتجتهـد الجماعـة لاسعـاد الفـرد . وهـذه هي الفكـرة الانسانيـة العادلـة التي طبقتها الحركة التعاونية في اليمن . ولكن يبقى بعد ذلك أن تكون هذه التجربة اليمنية حية الاتجاه والممارسة بحيث تتوسع في مجال نشاطاتها ومشاريعها لتشمل الجوانب الخدمية والانتاجية معا ، وبخاصة في مجال قطاع الزراعة (١) .

والزراعة دعامة رئيسية في ضمان اشباع حاجات المجتمع الاساسية ، وفي تحقيق سياسة اقتصادية تنتقل بنا من المرحلة الحالية التي يتم الاعتماد فيها على الاستيراد والتحويل الخارجي الى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس . **ويعتبر الاهتمام بتنمية الموارد الزراعية شرطا مسبقا نحو تنمية حقيقية . فالزراعة الناجحة تستطيع ان تقوم بدور فعـال في النمو الاقتصادي مـن خلال الاهـداف التاليـة (٢) :**

(أ) توفير المواد الغذائية ، والمواد الاولية اللازمة للصناعة .

(ب) تحقيق فائض معقول للتصدير .

(جـ) المساهمة في التكوين الرأسمالي عن طريق زيادة الانتاج على الاستهلاك

(د) العمل على انتقال بعض عمال الزراعة الى القطاعات غير الزراعية .

---

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة ـ جامعة الزقازيق ـ مصر .

(هـ) تحقيق زيادة في دخول المزارع ، وهذا يخلق قوة شرائية على المنتجات الصناعية مما يؤدي الى دفع عجلة التصنيع .

واليمن من الدول التي تملك مساحات واسعة من الارض الصالحة للزراعة وعددا قليلا من السكان . وهي تعد اصلح بقاع شبه الجزيرة العربية للزراعة حيث تنتج معظم زروع المناطق الحارة والمعتدلة والباردة . **وامكانيات اليمن الحالية تغطي احتياجات ٢٠ مليون نسمة فيما لو اتبعت برامج زراعية منتظمة ومتطورة لزراعة المحاصيل الاقتصادية (٣) . ومع ذلك تعجز الزراعة اليمنية بوضعها الحالي عن تحقيق هدفها الرئيسي وهو توفير احتياجات السكان من الغذاء** . فالطلب على الغذاء يزيد بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو الانتاج الغذائي المحلي . ويؤدي عدم تمشي معدل النمو في الانتاج الغذائي المحلي مع معدل نمو الطلب على المنتجات الغذائية الى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية . ولتغطية الفجوة بين الطلب على الغذاء والانتاج المحلي منه ، تتزايد باستمرار الواردات من السلع الغذائية . غير ان الواردات من السلع الغذائية محدودة وذلك من اجل توفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل خطة التنمية الاقتصادية لاستيراد وسائل الانتاج والسلع الوسيطة خاصة وان الجمهورية العربية اليمنية دولة غير مصدرة للبترول وتعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها ، كما ان الصادرات لا تزيد الا بمعدلات بطيئة .

ومن الملاحظ ان القطاع الزراعي الذي يشكل حوالي ٤٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٦/٧٥ ونحو ٧٠٪ من القوى العاملة لم ينم الا بمعدل سنوي مركب قدره (١٪) خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ، بل كان النمو سالبا خلال السنتين الاوليين من الخطة حيث بلغ — ٩٪ ، — ١١٪ على التوالي . وترجع أسباب ذلك الى عدم توفر مياه الري وهجرة العمال الزراعيين الى المدن والى الخارج والى الصعاب المتعلقة بتسويق وتوزيع وتخزين المنتجات الزراعية ، والى عدم توفر الدعم والعناية الحكومية لهذا القطاع بالقدر المطلوب لتحقيق الاهداف المرجوة منه (٤) .

وهنا نصل الى نقطة هامة وهي انه **يجب ان تعطى اولوية عالية لقطاع** الزراعة في خطط التنمية بصفة عامة ، وذلك للاسباب التالية :

(أ) معظم السكان يعملون في الزراعة ويستمدون دخلهم منها .

(ب) ان عائد الاستثمار في قطاع الزراعة يكون اكبر بكثير من نظيره في الصناعة ، وذلك في المراحل الاولى من التنمية .

(جـ) ان الميزة النسبية الدولية هي مبدئيا في صالح الزراعة اكثر من الصناعة (٥) .

(د) بسبب الانتاجية المنخفضة للزراعة في اليمن ، فان هذه الدولة تملك فرصا كبيرة لزيادة الانتاج الزراعي بواسطة دفعات بسيطة من رأس المال آخذين في الاعتبار ثبات عنصر الارض والعمل .

(هـ) ان النمو الاولى للصناعة سوف يتوقف اذا فشلت خطط التنمية في تطوير قطاع الزراعة .

ولكن الهدف الاساسي من هذه الورقة هو ابراز أهمية تعاونيات الانتاج في قطاع الزراعة ودورها في زيادة الانتاج الزراعي وفي التغلب على المشاكل التي تعاني منها الزراعة اليمنية ، وذلك للوصول الى حكم سليم على مدى ضرورة الاخذ بهذا النوع من التعاونيات لكي تتحول الزراعة اليمنية من زراعة الكفاف او ما يشبه الكفاف الى زراعة الكفاية والى انتاج للسوق .

الملامح الرئيسية لتعاونيات الانتاج :

كثير منا يعرف اساليب تطوير الزراعة وتقدمها . ولكننا نود هنا ان نؤكد على الاشكال التنظيمية الملائمة للعمل الجماعي من اجل تنمية زراعية ناجحة . وفي هذا المجال يجب ان نعترف بأن التحول من زراعة تقليدية غير علمية الى زراعة عصرية متطورة لن يتم من خلال وحدات صغيرة من الارض مع مشورة فنية طفيفة . والمعروف ان الزراعة اليمنية تعاني من تجزئة الارض الى مزارع صغيرة تعمل بواسطة وحدات ادارية عديدة كما يتضح من الجدول التالي (٦) :

جدول (١) تجزؤ الحيازات الزراعية في ألوية الجمهورية

اللواء / البيان	ذمار	الحديدة	حجة	المحويت	تعز	إب	صعدة	البيضاء	صنعاء	الجوف	مأرب	المتوسط العام
مساحة الحيازة الواحدة بالهكتار	١ر٣	٥ر٧	٢ر٨	١ر١	٢ر١	٠ر٩	٣ر٢	٢ر٢	١ر٣	٣ر٤	٥ر٥	٢ر٣
عدد القطع للحيازة	٧ر١	٢ر٨	١ر٤	٣ر٢	٠ر٤	٧ر٣	٤ر٦	٤ر٧	٥ر٨	١ر٧	٦ر٢	٤ر٦

وفي ظل هذا النوع من الزراعة لن يكون المزارع الصغير بموارده الضئيلة وجهله بالنواحي العلمية الفنية في الزراعة قادرا على تربية سلالات جديدة من الحيوانات لاغراض اللحم واللبن والصوف بما يكفل التوسع في هذه الناحية . كما اننا لا نتوقع منه استحداث طرائق فنية في الزراعة واستنباط انواع جديدة من النباتات تتمتع بميزة النضج المبكر ووفرة الغلة والقدرة على التكيف طبقا للعوامل البيئية والمناخية . وبالتالي فان المزارع الصغير لا يسمح له وضعه الحالي باستخدام اساليب انتاجية اكثر تقدما . ولذا فهو يعيش معيشة الكفاف حيث

الانتاجية منخفضة . وعليه فان فقره وجهله يمنعانه من حصاد ثمار التقدم العلمي في مجال الزراعة . وهذا يؤكد الحاجة الى التحول الى الانتاج الكبير في قطـــاع الزراعة وذلك بتجميع الموارد المحدودة في الزراعات الصغيرة وغير الاقتصادية لزيادة الانتاج الزراعي مما يؤدي الى تحقيق فائض يستخدم في التصدير وفـــي الصناعات الزراعية . وهكذا فان على الزراعة اليمنية ان تبدأ في التحول التدريجي من تعاونيات الخدمات التي تتعامل اساسا في الائتمان والتسويق الى التعاونيات الانتاجية التي تقوم على نظام الملكية التعاونيـــة واساسها الاشتراك في الملكيـــة والعمل الجماعي . وهذا يعني ان يتحول تنظيم الزراعة من ملكية الافراد الـــى الملكية التعاونية ، كما تحول تنظيم الصناعة الاوروبية من ملكية الافراد الى الملكية المساهمة في مرحلة الرأسمالية المالية خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر .

والملكية التعاونية تعنى تجميـــع الارض ووسائل الانتـــاج الاخرى كالآلات والحيوانات بقصد الاستخدام العام لاعضاء الجمعية التعاونية كمجموعة . وينصب النشاط الاقتصادي لتعاونيات الانتاج علـــى الميـــدان الحقيقي للانتاج ، اي في العمليات الزراعية وتربية الماشية التي تنفذ جماعيا .ويتناول هذا النشاط الانتاج الزراعي الكبير والائتمان والتسويق وما يتصل بذلك . كما يمكن لتعاونيات الانتاج ان تقيم المصانع لتصنيع المنتجات الزراعية . وتشترك التعاونيات والاعضاء في التأمين الاجتماعي والصحي ، كما تقوم التعاونيات بدفع الضرائب تجاه الدولة (٧).

ويوزع الجزء الاكبر من دخل التعاونيات الانتاجية على أساس العمل المنجز، وهو الجهد الذي يبذل في تحقيق الانتاج كما وكيفا . وقد استطاعت الدول التـــي أخذت بهذا النظام ان توجد اساسا للتعامل فيما يتعلق بسياسة الاجور . ذلك أن التوزيع طبقا للعمل المبذول يعتبر مبدأ رئيسيا في التعاونيات الانتاجية ، وبالتالي تصبح قيمة الفرد بعمله ويسترد العمل قيمته وترتبط الثروة بالعمل . ولا يوزع الناتج الاجمالي كله على اساس العمل ، اذ لا بد من استقطاع جزء منه قبل توزيعه من اجل بناء المجتمع وتأدية مهامه بكفاءة . وعليه يخصم من الناتج ما يعادل قيمة البنود التاليـــة :

أ ـــ اهتلاك عوامل الانتاج .

ب ـــ التوسع في الانتـــاج .

جـ ـــ الاحتياطيـــات .

د ـــ تكاليف الادارة والعناية بالخدمـــات .

هـ ـــ تكاليف رعاية الاشخاص غير القادرين على العمل .

والامر الذي يعنينا في المزرعة التعاونية ، هو انه بعد الوفاء بالتزاماتها نحو الدولة وتكوين احتياطيات ذاتية وغيرها ، يوزع باقي المنتج على الاعضاء حسب كمية ونوع العمل المنجز . ويقاس العمل في صورة وحدات تسمى « يوم عمل » . وتعبر وحدة « يوم عمل » عن كمية ونوع العمل الزراعي الشائع البسيط الذي يمكن انجازه في عدد معين من الساعات . وبهذا المفهوم فانه يمكن تقييم العمل الذي يحتاج الى مهارة أكبر او أقل . وهكذا فان جميع الاعمال التي تمت خلال السنة يمكن تقييمها طبقا لوحدات « يوم عمل » تحدد بناء على جداول لوحدات العمل تضعها الجمعية العمومية في كل مزرعة تعاونية . وفي نهاية السنة الزراعية يتم توزيع معظم الدخول حسب كمية ونوع العمل الذي ساهم به كل عضو حيث يستخدم جزء صغير من الدخل في دفع ايجار الارض للاعضاء المساهمين بأرضهم في الجمعية التعاونية . وقد يتقاضى العضو اجورا شهرية على ان تخصم من نصيبه في الدخل الذي يوزع في نهاية العام .

وتخصص الجمعية التعاونية الانتاجية لكل عضو فيها قطعة صغيرة من الارض تعرف **بالمزرعة المنزلية** . وهذا المبدأ معترف به في بعض الدول الاوروبية. وتستخدم المزرعة المنزلية اساسا لسد احتياجات الاسرة وللانتاج السلعي بقصد البيع كغرض ثانوي . ويخصص كل انتاجها لمنفعة العضو وعائلته، وتعتمد مساحة المزرعة المنزلية على قرار الجمعية العمومية للاعضاء في هذا الشأن . وعليه يتكون دخل العضو التعاوني من مصدرين : احدهما الدخل المتولد من الجمعية التعاونية الانتاجية ، والاخر الدخل المتولد من المزرعة المنزلية .

ويغطي التأمين الاجتماعي والصحي كل عضو في المزرعة التعاونية . ولا تمنح هذه الخدمات الاجتماعية للعضو على اساس عمله ، بل طبقا لحاجته . وهي تشمل الرعاية الطبية والعلاج في المستشفيات بالمجان والحصول على الادوية بأسعار مخفضة وتعويضات في حالة الحوادث ومعاشات لمن بلغوا سن الكبر وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية والصحية . ومن المعروف ان هذه الخدمات تزيد من الدخل السنوي للاعضاء التعاونيين وترفع كذلك من مستوى معيشتهم بدرجة كبيرة .

مزايا تطبيق تعاونيات الانتاج :

والان وبعد التعرف على الملامح الرئيسية للملكية التعاونية في الزراعة ، فاننا سوف نتناول في الصفحات التالية ــ وبطريقة موضوعية ــ مدى اهمية تطبيق التعاونيات الانتاجية في الزراعة اليمنية للقضاء على المشاكل التي تعاني منها الزراعة ، والعمل على تحقيق زيادة هائلة في الانتاج الزراعي . ولنعرض بشيء من التفصيل لمزايا هذا الشكل من اشكال تنظيم العمل الجماعي .

أولا ــ وفورات الانتاج الكبير :

تعاني الزراعة اليمنية من تفتيت الملكية وبعثرتها في وحدات صغيرة يصعب ادارة كل منها اقتصاديا . ولا شك ان النظام السائد للتعاونيات التقليدية سوف يؤدي مستقبلا الى زيادة التفتيت في الاراضي الزراعية وسيادة الحيازات الصغيرة كما سبق ان ذكرنا (٨) . وهذه التجزئة المتوالية للارض الزراعية تؤثر تأثيرا سلبيا في تطوير الاقتصاد بصفة عامة ، فالنمو الذي تشاهده المدينة والتوسع في حجم النشاطات غير الزراعية لا بد ان يقابله نمو مماثل في الانتاج الزراعي . والمعروف ان الزراعة الصغيرة الخاصة بوسائلها البدائية لا يمكن ان تلبي المطالب الغذائية اللازمة للسكان والمواد الاولية اللازمة للصناعة . كذلك فان هناك اخطارا تكمن في تجزئة الارض الزراعية وتتلخص في النقاط التالية (٩) :

(أ) الاخلال بالتوازن الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية المختلفة .

(ب) زيادة حدة التناقض بين القرية والمدينة .

(جـ) انعدام الاساس المادي للاقتصاد الريفي ، وذلك لتعدد نماذج الوحدات الانتاجية وتعاظم التفاوت الاجتماعي ، وامكانية ظهور عناصر رأسمالية جديدة .

وبالتحول من الزراعة في وحدات صغيرة مفتتة الى الزراعة في وحدات كبيرة من خلال تعاونيات الانتاج ، تضاف مساحات يعتد بها من الارض الزراعية نتيجة لازالة الحدود والحواجز والممرات والطرق التي تفصل بين الزراعات الصغيرة والعديدة . وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي . ولا بد ان نضيف هنا ان تنظيم الزراعة في وحدات كبيرة يساعد على تعديل التركيب المحصول لصالح المحاصيل الزراعية على حساب محصول القات تدريجيا . لقد ادى تخصيص مساحات زراعية كبيرة لانتاج محصول القات الى اعاقة امكانيات نمو انتاج محاصيل غذائية تسهم في تخفيض الاستيراد وزيادة التصدير وبالتالي تعمل على تحسين الميزان التجاري . ومن ناحية اخرى فقد أدت ظاهرة القات الى الارتفاع المستمر لاسعاره والذي اشعل بدوره أسعار المواد والخدمات الاخرى في البلاد . **والامر الخطير هو انه لا توجد خطط تحدد المحاصيل المطلوب زراعتها .** اضف الى ذلك ان الاراضي التي هي في الاصل ملك للدولة سواء اراضي الاملاك او الأوقاف لا تملك الدولة حق السيطرة عليها وتسخيرها لخدمة التنمية في بلد يعاني من نقص في انتاج المواد الغذائية (١٠) .

ومن خلال ادخال التعاونيات الانتاجية تتم زراعة كل من الاراضي المهجورة والاراضي المتروكة للراحة ، حيث تبلغ نسبتهما معا اكثر من ٢٣٪ من مساحة اراضي الحيازات الزراعية . ذلك ان الارض المهجورة هي ارض قابلة للزراعة ،

ولكنها لا تزرع لعدم توفر المال والايدي العاملة وليست النية متجهة الى زراعتها حتى تتوافر الاسباب لذلك . أما الاراضي المتروكة للراحة فهـي التي تترك دون زراعة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات . وتبلغ مساحتها حوالي ٩٠٢٣٧ هكتار كما يتضح من الجدول التالي : (١١)

جدول (٢) توزيع مساحات الأراضي المهجورة والأراضي المتروكة للراحة ونسبتها إلى مساحة أراضي الحيازة الزراعية في جميع ألوية الجمهورية
(المساحة بالهكتار)

البيان / اللـواء	أراضي مهجورة	النسبة ./.	أراضي متروكة للراحة	النسبة ./.
ذمـار	٤٦٣٨	٦ر٥	١٠٧٤١	١٥ر١
الحديـدة	٤٧٢٩٨	١٤ر٢	٥١٥٦٧	١٥ر٥
حجـة	٢٦٧٨٢	٢١ر٦	٣٥٩	٠ر٣
المحـويت	٣٦٢	١ر٥	٨٨	٠ر٤
تعـز	١٢٦٢٤	١٠ر٣	٧٠	٠ر١
إب	١٩١١	١ر٩	٨٤٤	٠ر٨
صعـدة	٨١٩٤	-ر١٦	١٧	٠ر٠
البيضـاء	٢٩٠١	٥ر٥	٢١٨	٠ر٤
صنعـاء	٨٨٧٨٩	٢٣ر٣	٢٠٥٩٩	٥ر٤
الجـوف	٨٤٩٣	٣٩ر٦	٤٢١٦	١٩ر٦
مـأرب	٢٢٥٧٨	-ر٣٤	١٥١٨	٢ر٣
المجموع	٢٢٤٥٧٠	١٦ر٦	٩٠٢٣٧	٦ر٧

والتعاونيات الانتاجية تقوم بتوحيد الطاقات البشريـة والمادية مـن أجل أستخدام احدث الاساليب العلمية والتكنولوجية للوصول الى انتاج اكبر ، حيث تزداد انتاجية الفرد وانتاجية الهكتار عن طريق ادخال الميكنة الزراعية على نطاق واسع . **ولقد اصبح استخدام الميكنة في الزراعة اليمنية ضرورة موضوعية من أجل زيادة انتاج الارض الزراعية وخفض تكاليف انتاج الوحدة** . ونتيجة لاستخدام الآلات الزراعية الميكانيكية يتم الاستغناء عن الماشية . والثابت علميا ان تشغيل الحيوان في العمليات الزراعية يفقده كثيرا من انتاجـه ، هذا فضلا عن راحـة الحيوان وما تؤدي اليه من زيادة في الوزن . وهذه الزيادة ستوفر لنا قطعا كميات اضافية من اللحوم والالبان ، كما تساهم ميكنة الزراعة في أن يزداد المزارع تفتحا

وخبرة وتعاملا مع كل جديد من الآلات والمعدات الاكثر تعقيدا ، الامر الذي يجعل من خلال تعامله معها عاملا مساعداً على الخلق والتجديد والابتكار في كل المجالات المرتبطة به . اضف الى ذلك ان انتشار وسائل الانتاج البدائية بصورتها الحالية يعكس وجود علاقات انتاج متخلفة ويساعد على ترسيخها لفترات طويلة . ووجود صور التخلف هذه سوف تصبح عائقا امام تطوير الزراعة ودخولها الى مرحلة الزراعة العلمية كما يظهر من الجدول التالي : (١٢)

جدول (٣) نسبة توزيع الحيازات الزراعية حسب طريقة خدمتها

البيان / ذمار	الحديدة	حجة	المحويت	تعز	إب	صعدة	البيضاء	صنعاء	الجوف	مأرب	المجموع
حيازات استخدمت الحيوانات ./.	٨٣ر٦	٩٣ر٤	٨٥ر٥	٨٤ر١	٧٨ر٠	٧٨ر٦	٧٧ر٨	٨٦ر١	٨٠ر٣	٩١ر٥	٨٤ر٨
حيازات استخدمت الحراثات ./.	٩ر٨	٣ر٠	٧ر٥	٣٢ر٧	٤٩ر٣	٦٤ر٣	٨٢ر٢	٥٧ر٣	٥٣ر٥	٧٨ر٩	٣٩ر٢
حيازات استخدمت الأدوات اليدوية فقط ./.	١٦ر٤	٦ر٦	١٤ر٥	١٥ر٩	٢٢ر-	٢١ر٤	٢٢ر٢	٤٣ر٩	١٧ر٣	٨ر٥	١٥ر٢

ملحوظة : أكثر الحيازات التي استخدمت حراثات استخدمت أيضا حيوانات ...

وبالنظر الى تلك الظروف التي يعيشها المزارع اليمني وطبيعة استغلاله للمساحات الصغيرة نجد ان قراراته لا تتعدى اختيار مواعيد التسميد والجني .. الخ من العمليات الزراعية . وبالتالي فان كثيرا من القرارات الانتاجية الهامة مثل عماية تخطيط الحجم الامثل للزراعة واختيار نمط الاستغلال وتخطيط تكاليف التسويق بالطريقة العلمية لن يتأتى الا من خلال التحول التدريجي من تعاونيات الخدمات التي تتعامل اساسا في الائتمان والتسويق الى التعاونيات الانتاجية .

والتعاونيات الانتاجية التي تتميز عن غيرها بالتنفيذ الجماعي لعمليات الانتاج الزراعي وتربية الماشية تحقق في الوقت نفسه مزايا تقسيم العمل والتخصص . والمعروف ان تقسيم العمل يؤدي الى اكساب المزارع مهارة وخبرة بالعمل الواحد الذي يعتاد عليه ، كما انه يساعد على ان يتجه كل فرد في المزرعة التعاونية الى العمل الذي يشعر نحوه باستعداد طبيعي لاتقانه والتفوق فيه ، مما يؤدي الى تحقيق زيادة في انتاجية العمل وبالتالي زيادة في الدخل (١٣) . هذا الى أن ارتفاع المستوى الثقافي للزراع — سواء كانت تلك الثقافة عامة ام ثقافة مهنية — يؤدي الى زيادة الكفاية في الانتاج . وتعاونيات الانتاج بالمفهوم الذي ذكرناه تكون قادرة على اعداد برامج لتعليم الزراع والكوادر المتوسطة وقادة فروع العمليات الزراعية المختلفة وذلك لزيادة الانتاج . كما ان هذه التعاونيات تستطيع القيام بمشروعات للترفيه كانشاء اندية رياضية او صالات للسينما وما

شابه ذلك . وهذه الطرق يراد بها معالجة الناحية النفسية للقائمين بالعمل بقصد التخفيف من متاعب الزراع وغرس حب العمل في نفوسهم .

وهكذا يمكن القول بأن **تطبيق التعاونيات الانتاجية في الجمهورية العربية اليمنية يؤدي الى تحقيق ميزتين من مزايا الانتاج الكبير وهما :**

(أ) زيادة امكانيات استخدام تكنولوجيا حديثة متطورة .

(ب) زيادة امكانيات التقسيم والتخصص في العمل .

والامر الجدير بالاهمية هنا هو ان نقل التكنولوجيا نقلا أعمى لا يجدي في حل مشكلات تطوير الزراعة ، بسبب اختلافات التربة والمناخ والتكوين البشري ... الخ . **والدول المتقدمة اجرت بحوثها العلمية على الزراعة في مناطق معتدلة، وفي بيئة اقتصادية اجتماعية متطورة ، ولم تهتم بزراعات المناطق الحارة الا حيث كانت تستخدم منتجاتها كمادة اولية للصناعة . ولذلك فان عبء البحث العلمي التكنولوجي يقع هنا كاملا على عاتق الدول النامية ذاتها . ولا بد من تعاونها في مواجهة تكاليفه المرتفعة . وعلى الدول النامية انتعرف ان تلك قضية حياة بالنسبة لها دون اي مبالغة ادبية في هذا التعبير** . وقد اشار ماكنمارا في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الدولي في سبتمبر ١٩٧٥ الى ضرورة البحث التكنولوجي الجديد في البلدان النامية حيث أن اساليب الزراعة المتبعة في الدول الغنية الواقعة في المناطق المعتدلة كثيرا ما تكون غير ملائمة للبيئة في كثير من البلدان النامية حيث يكافح فقراء الفلاحين من اجل البقاء على أرض شبه قاحلة أو مجدبة . وهكذا فان خطة التنمية الاقتصادية يجب ان تتضمن سياسة قومية للبحث العلمي والتكنولوجي في مجال الزراعة بحيث تكون هذه السياسة جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية (١٤) .

ثانيا ــ تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي :

في ظل التعاونيات الخدمية في الزراعة اليمنية ينعدم التكامل الوثيق بين الانتاج والتسويق من ناحية ، وبين الانتاج والصناعات الزراعية من ناحية أخرى. وهذا التكامل أمر ضروري ، وخاصة بالنسبة للخضر والفاكهة التي يمكن تصديرها ، والمنتجات الزراعية التي يراد تصنيعها . اما التعاونيات الانتاجية فهي تحقق نوعا من التكامل يعرف بالتكامل الرأسي . ويقصد **بالتكامل الرأسي** الجمع تحت ادارة واحدة بين عمليات مختلفة يكمل بعضها بعضا بحيث يعتبر ناتج الواحدة منها مادة أولية للاخرى . ذلك ان التعاونيات الانتاجية تتولى مزاولة العمليات الزراعية وتربية الماشية وتصنيع المنتجات الزراعية والتسويق والتمويل . والمعروف ان التكامل الرأسي يؤدي الى انقاص النفقات العامة للتعاونيات نظرا لاتساع نطاقها اذ ان التكامل يتضمن الانتاج الكبير .

ومن خلال تعاونيات الانتاج يتم تصنيع الزراعة باقامة الصناعات الصغيرة التي تعتمد أساسا على المنتجات الزراعية كمواد خام لها سواء كانت هذه المواد الاولية نباتية أو حيوانية أو صيد البحر . ولقد حددت بدقة مواصفات المواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية في الدول المتقدمة منذ زمن طويل نظرا لان كل سلعة منتجة وكل عملية تصنيعية (تعليب ــ تجميد ــ تجفيف) لها متطلبات خاصة متعارف عليها من حيث الشكل والحجم والتركيب واللون والطعم والرائحة والحموضة والنضج وغير ذلك . وهذا يستلزم تخطيطا دقيقا في تربية النباتات وعناية كبيرة في مزاولة العمليات الزراعية لانتاج الخضر والفاكهة حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها . وهنا يأتي دور التعاونيات الانتاجية للربط بين الانتاج والتسويق والصناعات الزراعية . أضف الى ذلك ان الصناعات الزراعية تحتاج الى عرض كميات ملائمة من مواد الطعام وغيرها بأسعار معقولة . وهذا غير مؤكد في ظل الاوضاع السائدة الان في الزراعة اليمنية . وعلى ذلك فان تحقيق فائض في الانتاج الزراعي وتحسين مستوى الجودة باستخدام أساليب الانتاج الكبير يضمن لنا صناعات زراعية ناجحة (١٥) .

وتساهم الصناعات الزراعية الصغيرة مساهمة ايجابية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فالتاريخ الصناعي لدول كثيرة يؤكد أن الصناعات الصغيرة تشكل النواة التي منها ينمو ويطرد المستقبل الصناعي حيث أنها تساعد في تنمية كادر من العمال الصناعيين المهرة . كما أن هذه الصناعات هي أنسب الصناعات التي يمكن انشاؤها في القرية . وبذلك تختلط في القرية حياة الزراعة بحياة الصناعة مما يخفف من حدة التناقض بين الريف والحضر . ذلك التناقض الذي لا تملك الدول الفقيرة وسائل الحد من آثاره السلبية ، بل تعاني منها أكثر من غيرها . فالهجرة المنتظمة من الريف تعرقل تنمية الزراعة وتكدس الفقراء في المدن يجعل معالجة قضايا العمران فيها في حكم المستحيل . وفضلا عن ذلك فان تصنيع الزراعة يؤدي الى التطوير الاجتماعي والثقافي للريف ، بحيث لا تصبح الحياة فيه قاتمة تدفع بخيرة ابنائه للهجرة الى المدن . وكل استثمار في تطوير الريف يغني عن استثمارات أضخم يفرضها تضخم المدن .

وفي الغالب يؤدي تأسيس الصناعات الزراعية الى انشاء صناعات أخرى . فالتنمية الزراعية المطردة ، تتطلب عرضا منتظما من البذور المنتقاة والاسمدة الكيماوية ومواد التطعيم وغيرها من العقاقير الخاصة بالثروة الحيوانية الى جانب احتياجها الى أدوات للانتاج الزراعي كالجرارات والماكينات والمعدات . ويمكن ان يقال نفس الشيء بالنسبة لمصائد الاسماك . فالاجهزة والقوارب والمراكب وغيرها من المستلزمات تعتبر ضرورية لانتاج الاسماك . وبالاضافة الى كل ذلك يجب اقامة الورش المحلية كمحطات لخدمات الاصلاح والصيانة .

ثالثا : التأمين على الحاصلات الزراعية :

أصبح التأمين بصفة عامة أحد الادوات الحديثة الهامـــة في السياسة الاقتصادية الزراعية من أجل النمو والاستقرار . ونظام التأمين على الحاصـلات الزراعية تأخذ به الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول النامية كالهند وسريلانكا والمكسيك . وقد طبقته اليابان عام ١٩٣٩ وكان اجباريا بالنسبة لمعظم المحاصيل.

وفي الجمهورية العربية اليمنية تتغاضى السياسة الزراعية عن التأمين الى حد أنها تعجز عن اتخاذ موقف حازم تجاه هذه المسألة . ويرجع ذلك الى أسباب كثيرة ومتشابكة تنشأ من درجة تنظيم المؤسسات المصرفية والتعاونيات التقليدية . وعلى العموم فان **هناك صعوبات تواجه نظام التأمين على الحاصلات الزراعية في اليمن نذكر منها :**

(أ) ندرة البيانات الموثوق بها عن كمية الفاقد والضائع في المحاصيـــل الزراعية لفترة طويلة ، نظرا لان التأمين يبنى على أساس الفكرة القائلة بأن تقييم المخاطر ليس أبعد من سلسلة تقديرات احصائية طويلة المدى .

(ب) نظام تسجيل الارض والحيازة والملكية يعتبر من العقبات التي تواجه تطبيق التأمين الزراعي .

(ح) قلة الطلب على التأمين من جانب الزراع .

(د) صغر حجم المزرعة يؤدي الى مشاكل ادارية معقدة .

وعليه فان تجميع الزراعات الصغيرة في وحدات كبيرة باتباع نظام الملكيـة التعاونية يؤدي الى نتائج اقتصادية مثلى والى سهولة تطبيق التأمين الزراعي . فالتأمين على الحاصلات الزراعية يساعد المزارع على استقرار دخله من سنة لأخرى مما يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية وبالتالي اطراد التنمية الصناعيـــة حيث ان النقـــود التـــي تتـــداول في المجتمـــع بتأثـــير المضاعف تمكن التجار ورجال الاعمال الآخرين من دفع أجور مستخدميهم وبذلك تستقـــر دخول القطاعات غير الزراعية . كذلك يساعد التأمين بدوره في تنويع الحاصلات الزراعية وادخال محاصيل جديدة وما يرتبط بذلك من استخدام الاساليب العلمية والتكنولوجية الجديدة . فالتنفيذ الفعال للتأمين على الحاصلات الزراعية خلال فترة التنمية يؤدي الى خلق احتياطي من مواد الطعام وتحسين الاستقرار في أسعار السلع الغذائية حيث الحاجة الى زيادة عرض المواد الغذائية تعتبر ذات أهمية قصوى (١٦) .

ولايستطيع الائتمان أن يعادل المنافع والمزايا التي يقدمها التأمين الزراعي . فعند تلف محصول ما ، فان التسهيلات الائتمانية المقدمة لمواجهة التلف ـــ وهي

عبارة عن تقسيط الديون ـــ تسمح باعادة توزيع آثار الضرر على عدد مـــن السنوات . وهذا يمكن أن يحول دون وقوع كارثة اجتماعية ، ولكن ذلـــك لا يستطيع بأي حال أن يصلح الضرر . فالخطر الرئيسي الذي يواجه المزارع هو عامل عدم التأكد من غلة المحصول . وعليه فان العلاج المناسب هو اتباع نوع من التأمين على الحاصلات الزراعية بدلا من تقسيط الديون المستحقة الأداء .

ومن ناحية أخرى فان مشكلة التقدم الزراعي تتناول جانبين هامين : **أولهما** أن الحاجة لتمويل الزراعة تزداد بصفة مطردة ، **وثانيهما** هو أن عبء التمويـــل يقع على عاتق الحكومة . ففي التنمية الزراعية تكاد تنحصر المخاطر الحاليـــة والمستقبلية في الناحية التمويلية ، ويرجع ذلك الى الزيادة المستمرة في مستلزمات الانتاج طالما اننا نتحول من زراعة الكفاف الى زراعة الكفاية والـــى اقتصاد للسوق . والمعروف أن حافز الادخار الفردي ضعيف بالنسبة للمزارعين الذين يعملون من خلال التعاونيات التقليدية . كما أنه لا توجد سياسة صائبة لاقامـــة تدابير للادخار الاختياري كجزء من النظام التعاوني الحالي . وعليه فان اتبـــاع نظام التأمين على الحاصلات الزراعية من خلال التعاونيات الانتاجية يساعد في تمويل جزء كبير من القطاع الزراعي وذلك اذا أحسن استخدامه وتوجيهه .

وينبغي قبل الدخول في تخطيط وتنفيذ مشروع التأمين القيام بفحص كامـــل لنواحي النشاطات المختلفة في القطاع الزراعي ، حيث يحتاج مشروع التأمين على الحاصلات الزراعية الى عناية فائقة في الاعداد والتجهيز . وهذا يتطلب دراسة العوامل التالية في المرحلة التحضيرية :

(أ) المحاصيل التي يغطيها المشروع .

(ب) معايير التأمين .

(حـ) حجم المبلغ الاحتياطي الذي يتطلبه المشروع وخاصة في البداية وكيفيـــة تجهيزه .

(د) الدور الذي تلعبه الاموال الفائضة .

رابعا ـــ ربط الأجـــور بالانتاجية :

تعجز الزراعة اليمنية بوضعها الحالي عن ايجاد الوسائل العلمية لـــربط الأجور الزراعية بالانتاجية . ولكن تطبيق نظام التعاونيات الانتاجية والأخـــذ بأسلوبها في تحديد الاجور وربطها بالانتاجية الخاصة بالعضو التعاوني سوف يقضي على ظاهرة تضخم الاسعار وغيرها من المشاكل . ولا شك ان عدم ربط الاجور بالانتاجية يؤدي الى ارتفاع الاسعار ، وهذا بدوره ضمن عوامل أخرى الى وجود عجز في ميزان المدفوعات وتدهور في سعر تبادل العملة .

ويعني ربط الاجور بانتاجية العامل أن تكون سياسة الاجور بناء على دراسة، ، وان يكون من شأنها حث العامل على زيادة انتاجيته . فاذا زادت انتاجية العامل زاد أجره بنفس النسبة ، واذا ادى مجهود العامل الى محو الاسراف وتخفيض التكاليف زاد أجره بنفس النسبة ، واذا نتج عن مجهود العامل تحسين في جودة المنتجات زاد أجره بنفس الفائدة . وعليه فلا خوف من زيادة الاجور اذا كانت هذه الزيادة تتناسب مع الزيادة في الكفاية الانتاجية . فالزيادة في كمية الانتاج سوف تؤدي الى توزيع التكاليف غير المباشرة على عدد كبير من الوحدات المنتجة بما يخفض من نصيب الوحدة من النفقات ، كما أن محو الاسراف سوف يقلل من التكاليف . كذلك تحسين مستوى الجودة سوف يرفع المستوى التنافسي للسلعة المنتجة ومدى قابليتها لدى جمهور المستهلكين .

خامسا ــ الحوافز المادية والادبية :

في الجمهورية العربية اليمنية ذات الموارد المحدودة يستحيل تماما الاعتماد على الحافز الفردي المادي وحده في تحقيق ايجابية المواطنين . بل ان اعلاء قيمة الثراء الفردي فوق غيرها يحمل في طياته خطرا مدمرا للمجتمع ، فهو يحمل أكفأ العناصر على الهجرة الى حيث ترتفع الدخول ، ويدفع بالاخرى الى السعي وراء الكسب المادي من أية سبيل ، فتنتشر الرشوة والفساد وتنهار القيم الخلقية. وبالتالي فانه لا بد للمواطن من مجموعة متشابكة من الحوافز الادبية والمادية ترتكز جميعا الى احساس عميق بالانتماء الجماعي واعلاء لقيمة العمل المشترك وثقة في عدالة توزيع العائد . وهذا ما يحققه تطبيق التعاونيات الانتاجية . فالاعضاء يشتركون في الارباح مما يؤدي الى اثارة حماستهم للعمل ، كما أنهم يقومون بادارة جمعياتهم عن طريق ممثليهم في مجالس اداراتها . كذلك تقوم الجمعية التعاونية بدفع ايجار سنوي لكل مالك أرض ساهم بها في الاستخدام العام للجمعية . هذا بالاضافة الى ان نظام التعاونيات الانتاجية يعمل على مكافأة العضو المجد والنشيط (١٧) .

ويزداد دخل العضو التعاوني كلما زاد انتاج المزرعة التعاونية . كما تعطي مكافآت لمديري التعاونيات الانتاجية وغيرهم عندما تحقق المزرعة التعاونية أهدافها الانتاجية . وفوق كل ذلك هناك المزرعة المنزلية التي تعطي لكل عضو حتى ولو لم يساهم بالارض في المزرعة التعاونية . ويخصص انتاج المزرعة المنزلية لمنفعة العضو وأسرته ، ويحصل على مستلزمات الانتاج اللازمة من القروض العينية والنقدية التي توفرها تعاونيات الانتاج لكل عضو .

ولا شك أن الخدمات الاجتماعية والصحية التي توفرها التعاونيات الانتاجية لكل عضو حسب حاجته ، تؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي ورفع مستوى المعيشة .

سادسا ــ توفير بيانات واحصاءات سليمة :

تتسم الزراعة اليمنية كما ذكرنا اكثر من مرة بالعديد من المزارع الصغيرة . ولا تقوم هذه المزارع الصغيرة بالاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية للتعرف على نتيجة الاعمال وتصوير المركز المالي . وبالتالي فان البيانات التي يتم جمعها من آلاف الزراعات الصغيرة هي بيانات ناقصة لا يمكن الوثوق بها .

اما في حالة التحول الى الانتاج التعاوني على نطاق كبير ، فاننا نستطيع الحصول على بيانات واحصاءات سليمة في جميع نواحي النشاط الزراعي حيث تقوم التعاونيات الانتاجية بالاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية منتظمة تشتمل على البيانات التفصيلية عن رأس المال الثابت والمتداول والمواد الاولية والاجـــور والقوى العاملة والبيانات الاخرى التي تدخل ضمن التكاليف بهدف قياس التكلفة ، بالاضافة الى احصاءات عن مساحة كل محصول والانتاج والارباح وغير ذلك . ومن هنا فان البيانات والاحصاءات التي توفرها تعاونيات الانتاج يمكن الاعتماد عليها في تخطيط تنمية زراعية سليمة .

خاتمـــــة :

لا يستطيع أي مجتمع نام مواجهة مشاكله الزراعية الا بالجهد الجماعـــي للمواطنين الاحرار الايجابيين . ولهذا كانت المشاركة الشعبية عصب استراتيجية التنمية الزراعية الحقيقية . ذلك ان المشاركة غاية ووسيلة في الوقت ذاته ، هي غاية لان حرية المواطن ودوره في تصريف شؤون مجتمعه احدى احتياجات الانسان الاساسية ، وهي وسيلة لان ممارستها اليومية والفعالة هي خير سبيل لتنمية شخصية المواطن نفسه ومساعدته على الخروج من ظلمات الجهل والحرمان والسلبية الى مدارج التقدم والتحديث والثقة بالنفس وتقبل التحديات وتحمـــل المسئوليات . وتبدأ المشاركة الفعالة من القاعدة من أصغر التجمعات البشرية وابتداء من التجمع لممارسة الانتاج . وهذه المشاركة يمكن ان تأخذ في بعض الاحوال صورة التسيير الذاتي الكامل . وخير مثل على ذلك تعاونيات الانتاج في قطاع الزراعة (١٨) .

وتكمن مشكلة المشاركة الحقيقية في الريف خاصة حين تسود الملكية الفردية مصحوبة بالحيازات المفتتة وتقوم أشكال من الادارة تستند الى الثروة والجاه والعصبية القبلية . كذلك تظهر نفس المشكلة في مناطق الزراعة الخفيفة المعتمدة على الامطار حين ينتشر الفلاحون في مساكن متباعدة عن بعضها البعض . وفي تلك الظروف يكون حجر الزاوية في المشاركة هو المزرعة التعاونية الانتاجية حتى ولو احتفظت بالملكية الفردية كأساس ، ذلك أن التعاون في الانتاج الزراعي ومواجهة مشكلاته يوفر اطارا للعمل المشترك. والامر الحاسم هنا هو ديمقراطية التعاونيات

من حيث حرية الانضمام اليها أو الانفصال عنها ، ومن حيث أسلوب ادارتها الذي يجب أن يرتكز على الجمعية العمومية لأعضائها وعلى اشتراك أكبر عدد منهم في لجان متخصصة (للتسميد ، واعداد الارض ، والاشراف على جمع المحصول ، وادارة وصيانة الآلات والمعدات ... الخ) وعلى الرقابة القاعدية المستمرة على مجلس ادارة منتخب على نحو يعكس المصالح الحقيقية لغالبية الاعضاء بعيدا عن كل تدخل اداري أو وصاية حكومة محلية أو مركزية . ولا يمكن أن تتحقق الصورة المنشودة لتعاونيات الانتاج الا اذا تغيرت البيئة المحيطة بها وبالتحديد لا بد أن يشارك سكان القرية جميعا في ادارة كل شؤونها على نحو ديمقراطي من خلال مجلس قروي منتخب يشرف على كل ما في القرية من خدمات ويكون مسئولا أمام سكان القرية جميعا اذا كان عددهم محدودا أو أمام مجلس موسع يمثلهم . حقا ان ظروف القرى تتفاوت من حيث توافر الاطارات الادارية والفنية . ولكن اكتساب ابناء القرية للمهارات اللازمة من خلال الممارسة والتدريب أفضل بلا أدنى شك من أن يفرض عليهم اداريون وفنيون تقذف بهم السلطة المركزية في بيئة لا ينتمون اليها ويسيطر عليهم الحنين الدائم لتركها والعودة الى المدينة .

ويظل حجر الزاوية هنا هو العمل على تشجيع الملكية التعاونية في الزراعة اليمنية . ويجب أن يتم ذلك تدريجيا من خلال اقناع الفلاحين بالحاجة الى تعاونيات الانتاج وبمزاياها المتعددة ، وذلك من أجل تحقيق الهدف النهائي لاي سياسة زراعية وهو التحول من زراعة الكفاف الى زراعة الكفاية الى انتاج للسوق . وعلى الدولة أن تشارك بشكل أساسي في العمل الدعائي المكثف اللازم لتحويل تعاونيات الخدمات الى تعاونيات انتاجية متطورة . هذا بالاضافة الى مساهمة الدولة في توجيه الحركة التعاونية تخطيطا ومتابعة واشرافا ورقابة .

الهوامش :

(١) الميثاق الوطني ، الباب الثالث ، المعدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ، ص ١٠٦ ــ ١٠٧ .

(٢) راجع في ذلك مقالة للكاتب بعنوان « تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى » مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٣٨٥ ، يوليو ١٩٨١ .

(٣) عبدالله المجاهد ، التعاون الزراعي مدخل للتنمية ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٩ .

(٤) الجهاز المركزي للتخطيط ، تقييم الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٧/٧٦ ــ ١٩٨١/٨٠) ديسمبر ١٩٨١ . الجزء الاول ، ص ١٩ .

(٥) أنظر للكاتب ، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية للطبع والنشر ١٩٧٦ . ص ٢٠ ــ ٢٤ .

(٦) المصدر : خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي في محافظات الجمهورية ، مشروع الاحصاء الزراعي ، الادارة العامة للتخطيط والاحصاء ، وزارة الزراعة والثروة السمكية ، ابريل ١٩٨٣ . جدول (٥) ص ٢٦ — ٢٧ ، جدول (٧) ص ٣٠ — ٣١ .

(٧) أنظر تفصيل ذلك في :

Ference Erdie, The Image of Socialist Agriculture, published in, The New Quarterly, No. 23, Budapest, 1966.

(٨) الحيازة مجموعة من الاراضي التي تستثمر كليا أو جزئيا في الانتاج الزراعي النباتي أو الحيواني وتدار كوحدة من قبل فرد واحد أو مجموعة من الافراد سواء كانت ملكا أو بالايجار او بالمشاركة أو بأية وسيلة أخرى . ويدخل في الحيازة أيضا الاراضي غير القابلة للزراعة والمباني المقامة عليها . وقد تكون الحيازة مكونة من قطعة أرض واحدة متصلة أو من عدة قطع منفصلة . أنظر ، خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي في محافظات الجمهورية ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٩) أنظر ، د. اسماعيل محمد هاشم ، التعاون والمسألة الزراعية ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العام الجامعي ١٩٦٩/٦٨ ، ص ٦٣ .

(١٠) راجع ، مهندس عبدالله المجاهد ، د. محمد عبد الهادي الشافعي ، التعاون والتنمية في اليمن ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨١ . الجزء الاول ، ص ٢٤ .

(١١) أنظر ، خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي ، مرجع سابق ، جدول (١٠) ص ٣٦ .

(١٢) المصدر : خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي ، مرجعسابق ، جدول ١٢ (أ) ص ٣٩ .

(١٣) راجع في ذلك :

Alexander N. Sakoff, Production Brigades, published in Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, FAO, vol. 17, Jan. 1968.

(١٤) د. اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، القاهرة : الهيئة العامة للكتابة، ١٩٧٧ ، ص ٨٨ — ٩٣ .

(١٥) أنظـر ،

FAO, Agriculture and Industrialization, Basic Study, No. 17, Rome 1967, PP. 14–17.

(١٦) راجع في ذلك ،

Bernard Oury, Weather and Economic Development, published in, Finance and Development, Vol. 6, No. 2, June 1969.

(١٧) أنظر في أثر الحوافز السعرية مقالة للكاتب بعنوان :

Price Incentive in the Development of Egyptian Agriculture, published in, l'Egypte Contemporaine, Cairo, No. 355, Jan. 1974.

(١٨) تعني كلمة « المشاركة » الدور الايجابي للقاعدة الشعبية العريضة في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها ، وكذلك في تصريف شؤون البلاد . أنظر تفصيل ذلك في : د. اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ،مرجع سابق ، ص ٢٣٤ — ٢٤٢ .